عنوان الورقة البحثية

الإقتصاد غير الرسمي من وجهة نظر الهيئات الدولية والإقليمية وموقف الجزائر اتجاه الاصلاحات المقترحة للانتقال الى الإقتصاد المنظم

Économie informelle du point de vue des organismes internationaux et position de l'Algérie vis-à-vis des réformes proposées pour passer à l'économie formelle

الاسم ولقب المتدخل الاول

ساحل فاتح

استاذ محاضر قسم –ب–

Email
sahelfateh@yahoo.fr

الجامعة

جامعة امحمد بوقرة بومرداس

الاسم ولقب المتدخل الثاني

عبد الكريم خليفي

استاذ محاضر قسم –ب–

Email
akarimkhelifi@yahoo.fr

الجامعة

جامعة امحمد بوقرة بومرداس

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية الى توضيح مدى شمولية الاقتصاد غير الرسمي بأخذه ابعادا دولية وإقليمية الامر الذي جعله محل اهتمام الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، الحكومية وغير الحكومية، كما نسعى من خلالها الى تحليل وكشف وجهات نظر تلك الهيئات والمنظمات لهذه الظاهرة من حيث اسبابها وآثارها، والحلول التي يمكن اعتمادها من طرف الحكومات الوطنية للتعامل مع الظاهرة بحسب تشريعاتها وتنظيماتها القانونية والاقتصادية، كما تناولت هذه الورقة البحثية مدى التزام الدولة الجزائرية بتلك الاقتراحات والتوصيات وخاصة الصادرة عن الهيئات والمنظمات التي تعتبر عضوا فيها، او تلك التي قدمت نماذج وتجارب وطنية مختلفة كمقاربات للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي، وتوضيح بعض الاجراءات التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية كاستجابة ضمنية لتوطين القواعد الدولية الخاصة بهذه الظاهرة والحد من سلبياتها مع مراعاة خصوصية البنية الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية

الهيئات الدولية، الإقتصاد غير الرسمي، الإقتصاد الجزائري، منظمة العمل الدولية، حقوق الانسان، العمالة العربية والدولية، القطاع غير المنظم، منظمة العمل العربية.

Résumé :

Cette communication a été élaborée afin de montrer l'universalité de l'économie informelle qui a pris des dimensions internationales et régionales. A cet effet, elle est devenue un centre d'intérêt des institutions et organisations internationales et régionales, gouvernementales et non gouvernementales. A travers cette communication on essaye d'analyser et de mettre en lumière les différentes visions de ces institutions et organisations par apport à ce phénomène passant par ses causes, ses conséquences et les solutions proposées par les gouvernements selon leurs législations et procédures légales et économiques.

En fin, on traité l'engagement de l'Etat algérien envers les recommandations et les suggestions, surtout celles formulées par les organisation dans lesquelles il est membre ou par les pays qui ont déjà proposé des modèles à des situations vécues concernant l'économie informelle.

Après, on a évoqué certaines dispositions du gouvernement algérien comme reflexe implicites pour domicilier les règles internationales relatives à ce phénomène, et limiter ses conséquences négatives, tout en respectant la spécificité de l'environnement économique algérien.

Mots clés :

Institutions internationales , Économie informelle, Économie algérienne, L' organisation internationale du travail, Droits de l'homme, Main d'oeuvre arabe et internationale, Secteur informel, L'organisation arabe du travail .

مقدمة

لقد اضحى الاقتصاد غير الرسمي من بين أهم المواضيع التي شغلت الرأي العام الدولي والوطني نظرا لأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ونظرا لتداخل اعتبارات مسبباته وتعقيدها وشموليتها، وصعوبة حصر العوامل المساعدة في انتشاره وتوسعه، وإرهاصات ضبط مصطلحاته وتقديم احصاءات دقيقة حول معطياته، وهذا ما جعل الهيئات الدولية والإقليمية

المختلفة والمتخصصة تبحث في مدى امكانية التعامل معه والحد من عوامل انتشاره ونتائجه السلبية، وتقديم توصيات واقتراحات وبعض التجارب لحكومات الدول وتطبيقها على ارض الواقع رغم ما يوجد من صعوبة تجسيدها فعليا لارتباطه بخصوصيات اجتماعية واقتصادية وسياسية بل وحتى ثقافية لكل دولة، وتعتبر الجزائر من بين كثير من الدول تسعى لايجاد حلول لهذه الظاهرة التي انتشرت بسرعة فائقة في السنوات الأخيرة وأضحت تنخر الاقتصاد الوطني مسببة له فجوات اقتصادية واجتماعية قد يصعب تداركها على المدى القصير، وهو ما يجعل من الضروري النظر اليه من خلال الطرح الدولي ومحاولة تكييف تلك الحلول وفق ما يقتضيه التنظيم الاقتصادي العام للدولة الجزائرية.

اشكالية البحث :

كيف عالجت الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي وما مدى استجابة الدولة الجزائرية للتوصيات الدولية والحلول المقترحة للتعامل مع الظاهرة للانتقال الى الإقتصاد المنظم؟

أهداف البحث: تسعى هذه الورقة البحثية لتحقيق الأهداف الآتية:

- معرفة التوجه الدولي والإقليمي ودوره في معالجة ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في اطار المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية.
- بيان موقف الحكومة الجزائرية من التوصيات والاقتراحات الدولية ومدى توطين تلك الحلول للتعامل مع ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي.
- ضبط بعض المصطلحات الدولية الواردة في النصوص والتقارير الدولية والوطنية ذات الصبغة الإقتصادية.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذه الورقة البحثية من أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في دراسة وتحليل الشؤون الإقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي وخاصة معالجة ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي، ومحاولة توحيد الرؤى والقواعد الدولية والإقليمية لتعميم الاقتراحات والحلول للتعاطي معها، كما تبين هذه الورقة واقع الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر ودور الحكومة الجزائرية في ترجمة وتكييف الحلول الدولية لمعالجة الظاهرة على المستوى الوطني.

منهجية البحث: لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل جملة من المعطيات والقواعد المنبثقة من مناقشات واقتراحات الهيئات الدولية والإقليمية، وتحليل بعض النصوص التشريعية الوطنية المرتبطة بتنظيم بعض مجالات الإقتصاد الوطني، أما تقسيمات البحث فقد تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية تتفرع عنهما نقاط تفصيلية كما يلي:

أولا: الاطار النظري والمفاهيمي للاقتصاد غير الرسمي وفق هيئات المجتمع الدولي

لم يكن هناك اهتمام بالإقتصاد غير الرسمي حتى أوائل السبعينيات من القرن الماضي، إذ اعتبر مصدر عيش للطبقة الفقيرة وجزء من التنمية الإقتصادية من جهة ويمثل مجموعة من المشاريع الانتاجية المرنة المؤثرة على إيرادات الدولة والإنفاق على البنى التحتية من خلال تجنب

القوانين والأنظمة والضرائب من جهة أخرى[1] ؛حيث كان للاقتصاديين السابقين دور فعال في جلب الإنتباه من الناحية الإقتصادية الصرفة الى هذه الظاهرة[2].

ويعتبر **كيت هارت k.Hart** من بين الأوائل الذين قدموا مفهوما جديدا أضيف الى سلة المفاهيم ذات الطابع الإقتصادي حين قدم ورقة عمل الى مؤتمر حول العمالة الحضرية في افريقيا بناءً على عمل ميداني قام به في مدينة أكرا عاصمة غانا، حيث ناقش خلالها قضية الفقر في المناطق الحضارية التي تضمنت عبارة (ليسوا عاطلين على العمل) يشير فيها "هارت" أنّ اغلبهم يعملون ضمن عوائد وأجور ضعيفة وغير منتظمة بطريقة قانونية فضلا عن أنها قد تكون مخفية عن التنظيم الإداري[3].

ثم بدأ الاهتمام الدولي بالظاهرة حين أقرت منظمة العمل الدولية "وجود قطاع غير منظم من الإقتصاد الحضري ينتج سلعا ويخلق وظائف ويوفر دخلا للفقراء" من خلا تقريرها عن الدخل والتوظيف في كينيا عام 1972 وسني حينها بالقطاع غير الرسمي أو القطاع غير المنظم، يليها بعد ذلك المقال الذي تم نشره في صحيفة **financial analysis journal** سنة 1977 الذي يبدي اهتمام الصحافة الأمريكية بظاهرة الإقتصاد غير الرسمي من قبل السياسيين نتيجة العمل الذي قام به **P.Goutman** في محاولة منه للوصول إلى حجم الإقتصاد غير الرسمي، وهي المحاولة الأولى لبدأ الاهتمام السياسي والأكاديمي، حيث قدر ذلك الإقتصاد ب 10% من الناتج القومي الاجمالي الامريكي[4].ونبه هذا الاخير إلى خطورة المعاملات الإقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج الوطني وأكد من خلال دراسته أن هذه المعاملات ليست بهذا القدر الذي يمكن معه اهمالها[5].

ولقد بدأ تدويل الاهتمام بهذه الظاهرة يلوح في الافق، بحيث بدأ اهتمام صندوق النقد الدولي بالإقتصاد غير الرسمي من خلال إبدائه لمفهومه معتمدا على مدى ارتباطه بالضرائب ويظهر ذلك جليا في تعريفه له الذي يرى بانه" ذلك الإقتصاد الذي يشمل جميع الانشطة الإقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أُبلغت بها السلطات الضريبية"، وضمن هذا المفهوم قسم الإقتصاد غير الرسمي إلى أنشطة اقتصادية مشروعة وأنشطة غير مشروعة، وهو يشمل جميع الأنشطة التي في حالة ما إذا كانت رسمية تخضع للقانون الضريبي[6].

وبتطور هذه الظاهرة وانتشارها في كل بلدان العالم، كان لا بد من الإحاطة بها وتعميق النقاش بشأنها جديا لتعقدها وتداخل التعابير المستعملة في تحديد معانيها، علما أنّ هذه التعابير لا تستهدف نفس الموضوع ولا هي نفسها في كل البلدان، بدليل ما تؤكده التسميات المتعددة للظاهرة المعنية والتي تقدر في حدود ثلاثين تسمية انطلاقا من مقاربات اقتصادية مختلفة: انجلوساكسونية، فرنسية، اسبانية، أمريكولاتينية، تقترب فيما بينها بتأكيدها على وجود أنشطة اقتصادية وغير اقتصادية تحقق مداخيل ولا تخضع للضريبة، كما لا تسجل ضمن الحسابات القومية، ولكنها تسير بالموازاة مع الإقتصاد الرسمي المهيكل إداريا، ولكي لا تبق هذه الظاهرة تتمتع فقط بوفرة في الأدبيات غالبا ما تكون سوسيولوجية أو صحافية غير خاضعة للقياس الاحصائي ولا للملاحظة الدقيقة قامت الهيئات والمنظمات الدولية ممثلة في الامم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، الاتحاد الأوروبي، المكتب الدولي للعمل[7]، بمحاولة ضبط المصطلحات من جهة وتحديد النشاطات التي تمثل صور الإقتصاد غير الرسمي.

كما تناولت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية هذا المفهوم بصفة أخرى وأعطت له مفهوما مغايرا، بما يفيد مدى الشمولية التي يمتاز بها هذا المفهوم بالصفة الدولية[8]، والملاحظ أن تدويل هذا المفهوم جاء متعاقبا في أعمال الهيئات الدولية ذات الطبيعة الإقتصادية والمالية ونورد فيما يلي أهم وجهات النظر للهيئات الدولية للاقتصاد غير الرسمي كما يلي:

أ– تطور مفهوم الإقتصاد غير الرسمي في أعمال المنظمات والهيئات الدولية وإرهاصات ضبط المصطلحات المشابهة له

ان النظرية القائمة حول الإقتصاد غير الرسمي لا تزال غير واضحة المعالم خاصة في غياب تعريف دقيق له، فحتى الان لا تزال المعايير والمقاييس لتحديد مجال نشاطه تتغير بشكل مستمر بالرغم من الدراسات والأبحاث التي تناولتها المنظمات العالمية المختصة في هذا الميدان

ومختلف البلدان المتقدمة والنامية، وهو ما يفسر مدى اهمية الظاهرة ومدى اهمية معالجتها على المستوى الدولي، ونورد فيما يلي وجهات النظر المختلفة للهيئات الدولية حول تطور تدويل مفهوم هذه الظاهرة:

1- تطور مفهوم الإقتصاد غير الرسمي في أعمال الامم المتحدة

يتجلى تطور هذا المفهوم في أعمال الأمم المتحدة من خلال النظام الجديد للمحاسبة الوطنية للأمم المتحدة لسنة 1993 الذي استعمل تعبير الإقتصاد غير الملاحظ الذي جاء ليوسع مفهوم الإقتصاد غير الرسمي، واستنادا لهذا النظام الجديد، فالتجارب في ميدان جمع المعلومات ومعالجتها حول الإقتصاد غير الملاحظ تبين ان قياس هذا القطاع ليس أكثر تعقيدا من العمليات الاحصائية الاخرى[9]، لذلك كان لأجهزة الأمم المتحدة دور مهم في دراسة مفهوم الظاهرة وتحديد جوانبها العملية والاصطلاحية ولا سيما منها الأجهزة المتخصصة.

2- الإقتصاد غير الرسمي من وجهة نظر مجلس حقوق الانسان

تناول مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة الإقتصاد غير الرسمي لارتباطه بعوامل مؤثرة في حقوق الانسان الاساسية وهو ماجعله يعطي تعريفا يستند في اصله الى المفهوم العام الذي قدمته منظمة العمل الدولية بحيث يرى ان " الإقتصاد غير الرسمي هو مجموعة من الانشطة الإقتصادية المتنوعة والمشاريع التجارية والعمال غير النظاميين او الذين لا يستفيدون من حماية الدولة" بحيث يوسع مجلس حقوق الانسان من مفهوم الإقتصاد غير الرسمي في تقريره الخاص بمناسبة النظر في العمالة الدولية ويصرّح بأن " العمالة غير النظامية أوسع نطاقا وتتألف من جميع فرص العمل في القطاع غير الرسمي بالإضافة إلى العمّال الذين يعملون بصورة غير نظامية في القطاع الرسمي"؛ وحسب مفهوم مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، فإن الإقتصاد غير الرسمي يشمل كل من الإقتصاد الموازي الذي يسعى لتفادي الضرائب والنظم، والإقتصاد الاجرامي الذي يتعامل في السلع والخدمات القانونية[10].

ويرى مجلس حقوق الانسان ان الإقتصاد غير الرسمي يتعاض مع الإقتصاد الرسمي في عدد من المجالات الحيوية أهمها: انعدام النظم الحكومية نسبيا، وهو ما يؤدي إلى وجود العديد من أوجه انعدام الأمان وضعف العمّال غير النظاميين مثل الافتقار إلى المساواة الجماعية وأشكال الحماية من التمييز، وفضلا عن ذلك كثيرا ما يخضع العمال غير النظاميين لتنظيم أوقات العمل بصورة مستقلة وغير آمنة والعمل لساعات طويلة ...ويعقّب المجلس في تصوره للاقتصاد غير الرسمي أنه بالرغم من أن العاملين في الإقتصاد غير الرسمي ليسوا جميعا من الفقراء وأن الفقراء العاملين ليسوا جميعا عمّالا غير نظاميين فثمة تداخل واضح بين الفقر والإقتصاد غير الرسمي[11]، وهو ما يصعب تحديد جوانبه بدقة لحصر تعريفة و ما تقتضيه معالجته بدقة.

كما يرى المجلس كذلك أنّ " الإقتصاد غير الرسمي يشكل على ما يربو 50% من الإقتصاد في العديد من دول البلدان النامية، وعندما يدرج القطاع الزراعي في التقييمات تقارب نسبته في بعض البلدان 80% إلى 90% من الإقتصاد ككل، بيد ان الإقتصاد غير الرسمي لا يقتصر على الدول النامية فحسب بل يشكل جزءً كبيرا من الإقتصاديات المتقدمة، وتشير الدراسات حسب المجلس الى إمكانية الاعتماد على الإقتصاد غير الرسمي او اللجوء إليه كأداة لتخفيف الصدمات الإقتصادية في فترات الانتكاس الإقتصادي، وهي في نفس الوقت الفترات التي كثيرا ما ينمو فيها الإقتصاد غير الرسمي"[12].

3- الإقتصاد غير الرسمي من وجهة نظر المنظمة الدولية للعمل

تشير منظمة العمل الدولية الى أن الإقتصاد غير الرسمي ينتشر في سياق يسوده ارتفاع البطالة والبطالة الجزئية والفقر وانعدام المساواة بين الجنسين وهشاشة العمل ويؤدي في ظل هذه الظروف دوراً يعتد به، لاسيما في توليد الدخل، بسبب سهولة دخوله نسبياً وانخفاض متطلباته من التعليم والمهارات والتكنولوجيا ورأس المال .ولكن معظم الناس يدخلون الإقتصاد غير المنظم لا باختيارهم بل لضرورة البقاء على قيد الحياة وللحصول على الأنشطة الأساسية المولدة للدخل[13]. ويتسم الإقتصاد غير المنظم بمواطن عجز حادة في العمل اللائق وحصة غير متناسبة من الفقراء

العاملين .وقد أظهرت البحوث التجريبية المستفيضة أنّ العاملين في الإقتصاد غير المنظم يكونون أكثر تعرضاً للفقر مقارنة بالعاملين في الإقتصاد المنظم، ونتيجة لهذه العوامل ولعوامل أخرى غيرها، يوجد تداخل كبير وإن لم يكن تاماً، بين العمل في القطاع غير المنظم والعيش في الفقر والاستضعاف .وفي حين توفر بعض الأنشطة موارد رزق ودخول معقولة، فإن معظم الناس العاملين في الإقتصاد غير المنظم يواجهون ظروف عمل غير ملائمة وغير آمنة ويعانون من مستويات عالية من الأمية ومستويات متدنية من المهارات ومن فرص التدريب غير الكافية؛ لديهم مداخيل أقل ثباتاً وأقل انتظاماً وأدنى مستوى مقارنة بالمداخيل في الإقتصاد المنظم، وهم يعانون من ساعات عمل أطول ومن غياب المفاوضة الجماعية وحقوق التمثيل وغالباً ما يكون وضعهم في الاستخدام غامضاً أو مستتراً؛ هم أكثر استضعافاً جسدياً ومالياً لأن العمل في الإقتصاد غير المنظم، إما مستبعد من خطط الضمان الاجتماعي والتشريعات المتعلقة بالسلامة والصحة والأمومة وغيرها من تشريعات حماية اليد العاملة وإما بعيد المنال فعلياً عنها[14].

ولمعالجة هذه الظاهرة اخذت كل من إدارة الاحصاءات في مكتب العمل الدولي والمؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء احصاءات العمل على عاتقها رفع التحدي المتمثل في وضع أطر جديدة من شأنها تناول ظاهرة السمة غير المنظمة على نحو أفضل، واضطلعت منظمة العمل الدولية بوضع الإطار النظري من أجل تعريف الإقتصاد غير المنظم الذي جرى تقديمه واعتماده خلال مؤتمر العمل الدولي لعام 2002 الذي عرف الإقتصاد غير الرسمي بأنه " جميع الأنشطة الإقتصادية التي يمارسها العمّال أو الوحدات الإقتصادية الذين لا تشملهم كل أو بعض الترتيبات النظامية في القانون أو في الممارسة" وفي عام 2003 إعتمد المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء احصاءات العمل مبادئ توجيهية تقر هذا الإطار بوصفه معيارا احصائيا دوليا[15]، أما التعريف الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية باعتمادها توافق الآراء في ضبط مصطلح الإقتصاد غير الرسمي فهو القطاع غير الرسمي الذي يتألف من مشاريع تجارية خاصة غير منظمة بصورة قانونية وغير مسجلة وفقا لأي شكل من الاشكال المحددة في التشريع الوطني[16].

وفى الآونة الأخيرة تم طرح مفهوم أوسع للاقتصاد غير الرسمي وهو يركز على علاقات العمل غير الرسمية في المنشآت، بحيث يشمل العمالة دون أجر في المنشآت غير الرسمية والعمالة بأجر بدون عقود رسمية أو تأمينات اجتماعية في المنشآت الرسمية وغير الرسمية، ويشير البعض الآخر إلى أن القطاع غير الرسمي هو الذى لا تتوافر لديه كل أو أي من الشروط المطلوبة للدخول إلى السوق، وبالتالي يعتبر الإطار القانوني والمؤسسي الحاكم للاقتصاد هو الدافع الرئيسي لعمل المنشآت خارج هذا الإطار لتجنب العوائق المختلفة التي يفرضها النظام الإقتصادي للدول المختلفة.[17]

ب –ارهاصات ضبط مصطلحات الاقتصاد غير الرسمي

وأمام هذا التعدّد في التسميات نرى من الأهمية توحيد وتنسيق التعاريف بتبني المواصفات النمطية على المستوى الدولي وتكييفها إذا كان ضروريا، وهذا من شأنه أن يسمح بعقد مقارنات دولية بأكثر سهولة وفقا لمضمون تعريف نظام المحاسبة الوطنية للامم المتحدة لعام 1993، والذي أدخل مفهوم الإقتصاد غير الملاحظ بهدف توحيد المصطلح، وعلى اثر ذلك أستعملت ثلاثة تعابير لتحديد مختلف فئات الإقتصاد غير الملاحظ وهي:

- الإقتصاد غير القانوني: ويتمثل في النشاطات غير الشرعية والممنوعة بقوة القانون أو النشاطات الشرعية الممارسة من أطراف غير مصرحين.
- الإقتصاد السفلي : ويتعلق الامر بالنشاطات القانونية التي يكون فيها جزء من الانتاج أو كله مخفيا لأسباب مختلفة ومنها ما ورد في نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة كالتهرب الضريبي على الدخل والتستر على الشغل والعمالة، الرسم على القيمة المضافة أو بعض الرسوم الأخرى بسبب التصريح الجزئي بالنتاج او الدخل...."

- القطاع غير الرسمي: ويعني تلك الوحدات الانتاجية المتصفة بضعف المستوى في التنظيم ووسائل الانتاج البدائية وغياب التقسيم بين العمل ورأس المال، ووسائل عمل قائمة بالأساس على العمالة الموسمية أو الروابط العائلية أو الشخصية أو الاجتماعية[18].

وترى منظمة العمل الدولية أن هناك ارهاصات جدية تنتاب ضبط مصطلحات الإقتصاد غير الرسمي، ولقد أفضت الجهود الكبيرة في السنوات الأخيرة التي بذلت في إطار المجتمع الإحصائي الدولي من أجل توضيح مفاهيم الإقتصاد غير المنظم وتعريفاته العملية الى إبراز التحديات الرئيسية التي لا تزال قائمة في:

- تعزيز فهم أفضل للمفاهيم الاحصائية للاقتصاد غير المنظم؛
- إرشاد الدول بشأن التطبيق الامثل والعلمي للمعايير الدولية ضمن الأطر الاحصائية؛
- إبراز الممارسات الجيدة في تحليل احصاءات الإقتصاد غير المنظم لتصميم السياسات[19].

وترى هذه الهيئة في سبيل ضبط المصطلحات، أن اللجوء الى المصطلحات الدقيقة في إطار المجتمع الاحصائي أمر مهم، وقد تبدو عبارات: "القطاع غير المنظم، الإقتصاد غير المنظم، والعمالة في القطاع غير المنظم، والعمالة غير المنظمة، جميعها قابلة للتداول بالنسبة للأشخاص العاديين إلا انها ليست كذلك، فالفروق الدقيقة المرتبطة بكل عبارة تكتسي أهمية بالغة من وجهة نظر تقنية، ويمكن للتعاريف التالية أن تشكل مرجعا بالنسبة للمصطلحات المرتبطة بالسمة غير المنظمة للاقتصاد وتعاريفها التقنية" وتوردها المنظمة كما يلي:

- الإقتصاد غير المنظم: وهو جميع الانشطة الإقتصادية التي يمارسها العمال او الوحدات الإقتصادية الذين لا تشملهم الترتيبات النظامية في القانون او في الممارسة، وهذا استنادا إلى تعريف مؤتمر العمل الدولي لعام 2002.
- القطاع غير المنظم: وهو مجموعة من وحدات الانتاج سواء كانت منشآت فردية تمتلكها الأسر المعيشية بما في ذلك المنشآت غير النظامية التي تعمل لحسابها الخاص ومنشآت أصحاب العمل في القطاع غير المنظم؛
- منشآت القطاع غير المنظم: وهي منشآت غير مسجلة و/أو منشآت فردية خاصة صغيرة الحجم ضالعة في أنشطة غير زراعية مع انتاج جزء من السلع أو الخدمات على الأقل للبيع أو المقايضة[20].

وأهم ما ورد في استنتاجات 2002 (الفقرة 3)، فإنه" :بالرغم من عدم وجود توصيف أو تعريف دقيق أو مقبول عالمياً لمصطلح "الإقتصاد غير المنظم"، إلا أن هناك فهماً واسعاً بأن المصطلح يستوعب تنوعاً كبيرا في العمّال والمنشآت ومنظمّي المشاريع ممن لهم خصائص يمكن تبينها .فهم يعانون من عوائق ومشاكل محددة تختلف حدتها عبر السياقات الوطنية والريفية والحضرية ."وعليه، لا بد من أن يراعي واضعوا السياسات والمشرعون الصعوبات المفاهيمية والسياسية المتأتية عن هذا التنوع الكبير في الأوضاع والمواصفات في الإقتصاد غير المنظم[21].

ج– الاسباب والعوامل المساهمة في انتشار الإقتصاد غير الرسمي

ينتشر الإقتصاد غير المنظم في سياق يسوده ارتفاع البطالة والبطالة الجزئية والفقر وانعدام المساواة بين الجنسين وهشاشة العمل ويؤدي في ظل هذه الظروف دوراً يعتد به، لاسيما في توليد الدخل، بسبب سهولة دخوله نسبياً وانخفاض متطلباته من التعليم والمهارات والتكنولوجيا ورأس المال .ولكن معظم الناس يدخلون الإقتصاد غير المنظم لا باختيارهم بل لضرورة البقاء على قيد الحياة وللحصول على الأنشطة الأساسية المولدة .للدخل،[22] وعليه، فان اهم ما توصلت اليه منظمة الدول العربية للعمل حول أهم الأسباب التي ساهمت في نمو القطاع غير الرسمي في الدول العربية خاصة تمثلت في:

- ارتفاع نسبة البطالة: حيث توقعت منظمة العمل العربية ان يصل عدد الباحثين عن العمل في المنطقة العربية بما يزيد عن 30 مليون شخص[23]؛
- الاختلال الهيكلي في سوق العمل بين عرض الأيدي العاملة والطلب عليها، وهو ما يتمثل في ضعف قدرة الإقتصاد القومي على استيعاب عنصر العمل وعدم أخذ عامل القوى العاملة بعين الاعتبار لدى وضع الخطط المستقبلية لسوق العمل في كثير من الدول؛
- البيئة القانونية والتنظيمية للنشاط الإقتصادي الخاص، فالمنشآت بوجه عام تتأثر بالقوانين واللوائح المنظمة لأنشطتها، حيث تواجه العديد من المتطلبات القانونية والتنظيمية في التشريعات العربية من دون وجود توازن بين الالتزام بها والمزايا التي تمنحها[24]؛
- عجز الموازنة العامة للدولة، اي الاختلال بين الايرادات العامة و النفقات العامة الذي يدفع الدولة لزيادة الأعباء الضريبية لتوفير الإيراد اللازم لتمويل الانفاق العام وهو ما يدفع أصحاب الأعمال إلى اتباع كل السبل التي تمكنهم من التهرب الضريبي ولا سيما ممارسة أعمالهم في الخفاء؛
- تقييد الحريات الإقتصادية وازدياد القيود الإدارية المفروضة على أسواق العمل تزيد من حجم الإقتصاد غير الرسمي؛
- الضغوط التضخمية وتآكل القدرة الشرائية للعملة الوطنية، الأمر الذي يترتب عنه زيادة تكاليف المعيشة مما يدفع محدودي الدخل وحتى متوسطي الدخل إلى البحث عن أعمال إضافية بشكل غير رسمي؛
- العوامل الديموغرافية وتسارع النمو السكاني: حيث يعتبر الوطن العربي من أكثر المناطق تزايدا في عدد السكان والمرتبط في كثير من البلدان العربية مع مشكلات مرتبطة بالأمية وضعف مستوى التعليم بمستوياته المختلفة وشح الاستثمارات، يضاف إلى ذلك عامل الهجرة الداخلية ما يخلف البطالة داخل المدن، وعليه تسعى هذه الفئة إلى إيجاد فرص عمل لا تحتاج الى رأسمال كبير وتقنيات ومهارات فنية وهو ما يمكن ايجاده ضمن الإقتصاد غير المنظم[25].

د- العوامل الآنية لنمو الإقتصاد غير الرسمي :

نظرت منظمة العمل العربية إلى هاته العوامل باعتبارها جزءً لا يتجزأ من نمو ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي، والتي تعتبر حسب هذه الاخيرة أن معظمها ناتج عن التغيرات الإقتصادية الدولية وما تبعها من تأثيرات على سوق العمل الدولي ومنها سوق العمل العربي رغم الاختلاف القائم بالشأن الإقتصادي في كل من الدول العربية إلا أن هناك تشابه في العوامل التي ساهمت في نمو القطاع غير المنظم في كل منها وهي[26]:

- **أثر العولمة:** وتبدو هذه الظاهرة الى حد كبير كإعادة لتقسيم العالم وفق مبدأ الاقوى بصفة اقتصادية وثقافية ومالية واتصالية يستخدم في تحقيقها كل الوسائل العلمية والتكنولوجية المعاصرة[27]؛ ولقد ساهمت هذه الاخيرة في توسيع الإقتصاد غير الرسمي، ذلك أن المستفيدين الأساسيين من العولمة هم أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الخبرات والتكنولوجيا مما يمكنهم من الاستفادة من إعادة الهيكلة عالميا في حين لا يتوافر لدى الوطن العربي الكثيرون ممن تتوافر فيهم تلك الشروط، فالغالب في المنطقة هو ضعف الامكانيات المادية أو عدم وجود أو ضعف الوصول إلى الموارد والخبرات والمعلومات والهيئات والأسواق[28]؛
- **تأثير سياسات الإصلاح الإقتصادي:** بحيث تؤثر هذه السياسات على أوضاع العمّال والعمالة وتخلي الحكومات عن التوظيف التلقائي للكثيرين من الشرائح الاجتماعية، ففي الفترات الماضية كانت الحكومة والقطاع العام المصدرين الرئيسيين لفرص العمل في الدول العربية خارج قطاع الزراعة بنسبة تفوق مثيلاتها في كل المناطق النامية، حيث نجد أكثر من خُمسي قوة العمل في المنطقة قد تم من قبل الحكومات في الفترة من 1975 الى 1997 الأمر الذي لم يعد متاحا الآن[29]؛

- **سياسات سوق العمل:** ويعد هذا السبب في نظر المنظمة العربية للعمل من أهم العوامل التي تساعد على فتح أبواب القطاع غير المنظم للأفراد بشكل عام وللإناث بشكل خاص، والذي يرجع الى الإجراءات البيروقراطية والتكاليف المرتفعة لتسجيل المنشآت، تفشي الفساد الإداري، الضرائب المرتفعة والقواعد الخاصة بالحد الادنى للأجور، والتأمينات الاجتماعية، وهي كلها قيود على أصحاب العمل تدفعهم إلى الابتعاد عن التعيين والتوظيف بالشكل الرسمي يضاف إلى كل ذلك السهولة في الالتحاق بالعمل في القطاع غير المنظم[30]؛
- **نقص الاستثمارات الموجهة لتنمية الإقتصاد:** وفي هذا تحصر المنظمة العربية للعمل هذا السبب بالنسبة للدول العربية بحيث يواجه قطاع الاستثمار في العالم العربي مشكلتين رئيسيتين هما:

أ- نقص الاستثمار في العالم العربي الموجه للدول العربية ؛

ب— هجرة رؤوس الاموال العربية الى الخارج وعدم مشاركتها في تحقيق التنمية العربية.

- **العمالة الوافدة إلى الدول العربية** : حيث يعمل عدد كبير من هذه العمالة بدون تراخيص أو حماية وإن اختلفت هذه الظاهرة بين بلد وآخر؛
- **اتساع رقعة النزاعات المسلحة والأزمات الأمنية الداخلية في الدول العربية:** وهذا بطبيعة الحال يعيق التطور الطبيعي لهيكلة السوق[31]، أضف الى ذلك ما تترتب عنها من اختلال التوازن الإقتصادي والاجتماعي الذي يؤدي حتما إلى فقدان الركائز الأساسية في التنظيم العام للدولة وترتيب الأولويات، ما يفتح المجال لنمو الإقتصاد غير الرسمي بصفة ملفتة للنظر.

ثانيا : جهود الهيئات الدولية والإقليمية في معالجة الإقتصاد غير الرسمي وتحقيق السمة المنظمة للإقتصاد

لا يزال النقاش دائرا حول أفضل السبل الواجب اتباعها لمعالجة السمة غير المنظمة ونتائجها السلبية، ولقد أبدي تحفظ كبير حول ضعف التقدم المحرز مقارنة بحجم المشكلة من طرف مؤتمر العمل الدولي[32]، لكن على الرغم من وجود الكثير من العوائق القانونية والعملية، بدأت استراتيجيات جديدة للتنظيم الذاتي تمنح أكثر العمال استضعافا[33] في سوق العمل العالمي صوتا جماعيا، وعلى سبيل المثال أفلح اتحاد جمعيات التجار في غانا وهو تجمع غير منظم من العمّال والعاملين لحسابهم الخاص -وبالتشاور مع الحكومة- في تطوير سياسات تجارية وضريبية تستجيب على نحو أفضل لاحتياجات القطاع غير المنظم، ومن الأمثلة المميزة الأخرى على تنظيم القطاع غير المنظم، رابطة النساء اللواتي يعملن لحاسبهن الخاص في الهند التي تكون ربما هي أشهر نقابة في الإقتصاد غير المنظم، وتسلط هذه الأمثلة -وإن كانت معزولة- الضوء على الحاجة إلى تعزيز النظام النقابي في الإقتصاد غير المنظم[34]، أما الهيئات الدولية والاقليمية فقد تبنت بعض الحلول المستوحات من التجارب الوطنية وأخرى بناءً على دراساتها المعمقة، وقدمتها على شكل توصيات للتعامل مع الظاهرة والحد من أثارها السلبية كما يلي:

أ- توصيات مجلس حقوق الانسان للأمم المتحدة

يوصي المجلس بناءً على ملاحظاته التي تفيد بأن هناك اتجاه متزايد نحو التعاقد واضفاء الصبغة غير النظامية على العمل النظامي، وبمعنى آخر لاحظ المجلس أن هناك العديد من العمال النظاميين الذين يعملون في المواسم أو بالتوقيت الجزئي أو لحسابهم الخاص أو العاملين في حالات الطوارئ، في حين لا يعتبر هؤلاء العمال تقنيا جزءً من الإقتصاد غير الرسمي وهو ما قد يؤدي في كثير من الحالات إلى فقدان المنافع الصحية لهم، مما يجعلهم عرضة للخطر الذي يواجهونه كغيرهم من العمال غير النظاميين في الإقتصاد غير الرسمي، بمعنى أن يكونوا عرضة للآثار نفسها، لذلك يلزم المجلس الدول ممثلين في حكوماتهم بما يلي[35]:

- اجراء المزيد من البحوث بشأن الإقتصاد غير الرسمي والقوة العاملة غير النظامية على الصعيدين المحلي والوطني، كما يلزم الدول باشراك العاملين غير النظاميين من أجل إجراء تقييمات أثر فعلية لحقوق الانسان والحق في الصحة المهنية ومراقبة المخاطر.

- يشير المجلس أنّه يقع على عاتق الدول الالتزام بحماية حق العاملين في الصحة عن طريق تدخلات مباشرة في الصحة المهنية في الإقتصاد غير الرسمي، وفي بعض الحالات يتطلب ذلك إضفاء الصيغة الرسمية عن طريق اعتماد نظم للصحة المهنية أو توسيع نطاقها لتشمل الإقتصاد غير الرسمي.
- يوصي المجلس باعتماد وسائل إضافية تمكّن الدول من تناول الحق في الصّحّة في القطاع غير الرسمي وتشمل هذه الوسائل خطط التأمين الصحي التي تتناسب مع المخاطر الصحية التي يواجهها العمّال في قطاعات محددة في جميع جوانب الإقتصاد غير الرسمي، ويلزمهم كذلك في إعمال الحق في الصحة المهنية اعمالا كاملا للعاملين في الإقتصاد غير الرسمي وذلك عن طريق توسيع نطاق تطبيق نظم صحية مهنية رسمية في هذا الإقتصاد وإن تعذر ذلك تتخذ الدول الاجراءات اللازمة لتخفيف الضرر الناتج عن هذا النوع من العمالة[36].

ب – توصيات منظمة العمل الدولية

على الرغم من أنّ الانتقال إلى الإقتصاد المنظم والعمل اللائق هو الغاية المنشودة ،إلّا أنّ ثمة وجهات نظر مختلفة حول المقصود بالسمة المنظمة وسبل تحقيقها، ويرى البعض الآخر أن الأمر يتعلق بزيادة قدرات المؤسسات المكلفة بالعادة وبصفة رئيسية بمعالجة وضع العمالة مدفوعة الأجر في القطاع المنظَّم وتوسيع نطاقها؛ في حين تبين المبادرات السياسية الحالية في جميع أنحاء العالم حسب المنظمة الدولية للعمل عدم وجود مجموعة من النهج متعددة الأبعاد التي يمكن الجمع بينها في أطر سياسية متكاملة وتكييفها للتناسب مع كل سياق قطري بعينه، ويشير النطاق المحدود للاستجابات السياسية الموحدة للجميع إلى امكانية وضع طائفة متنوعة وفنية جدا من الاستجابات المحتملة[37] التي تتوقع المنظمة الدولية للعمل الاستجابة لها. وترى المنظمة ان تلك السياسات المعتمدة ترمي في أغلب الأحيان في آن واحد إلى تحقيق الاهداف التالية[38]:

- الحد من العمالة غير المنظمة عن طريق خفض تكلفة الانتقال إلى الإقتصاد المنظم من خلال تهيئة بيئة تمكينية سياسية وتنظيمية تقلل من العوائق القائمة أمام السمة المنظمة؛
- زيادة فرص العمل اللائق في الإقتصاد غير المنظم من خلال ارساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية للجميع وتطبيق حد أدنى للأجور وحوافز للصحة والسلامة وتنظيم العمال في الإقتصاد غير المنظم وتشجيع المنشآت غير المنظمة على الإنظمام إلى بعضها البعض في تكتلات انتاج أو تعاونيات ودعم استحداث منشآت ومنظمات الإقتصاد الاجتماعي؛
- ترى الهيئة الدولية أنه نظرا للمساهمة الإقتصادية للاقتصاد غير المنظم، فإن الرأي السائد على نطاق واسع هو ضرورة وضع سياسات تسلّم بأهميته وتقوم بتقييده وتنظيمه عند الضرورة ، ولكن تسعى في المقام الأول إلى زيادة الانتاجية وتحسين ظروف العمل للعاملين فيه بغية تسيير الانتقال إلى الإقتصاد المنظّم، ويشمل الهدف المنشود في جعل الأنشطة غير المنظمة جزءً من الإقتصاد المنظم؛
- توصي المنظمة الدولية للعمل كذلك، بأن تضطلع حكومات الدول بدور أساسي في تسهيل عملية الانتقال الى القطاع المنظم، فالإرادة السياسية والالتزام وتوفر الهياكل والآليات اللازمة للإدارة السديدة هي أساسية، ويقع على عاتق الحكومات مسؤولية ريادية من أجل تهيئة بيئة موائمة لمنشآت منظمة مستدامة، كما تقترن الاستراتيجيات الناجحة بشأن عمليات الانتقال الى القطاع المنظم بأطر اقتصادية كلية واجتماعية وقانونية وسياسية، وهي جزء من الاستراتيجيات الانمائية الوطنية وليست مشاريع قائمة بذاتها، وتتطلب هذه الاستراتيجيات وجود مؤسسات قوية للحوار الاجتماعي بمشاركة منظمات العمل ومنظمات أصحاب العمل إلى جانب المنظمات التمثيلية من الإقتصاد غير المنظم[39].

ج – اقتراحات وتوصيات المنظمة العربية للعمل حول إدارة الإقتصاد غير الرسمي :

حاولت المنظمة العربية للعمل من خلال معالجتها لظاهرة الإقتصاد غير الرسمي ولا سيما من جانب العمالة، أن تعطي بعض الحلول من خلال اقتراحاتها والتي يمكن حسبها أن تناسب كليا أو جزئيا معالجة القطاع غير المنظم حسب طبيعته في كل من الدول العربية مع اقرار المنظمة في نفس الوقت الاختلاف بين تلك الدول[40]، ومن بين الاقتراحات الموجهة خاصة إلى ما يمكن أن تقوم به الحكومات من دور إلى جانب القطاع الخاص واتحادات ونقابات العمال ويمكن أن نلخص أهم ما تم الإشارة إليه من طرف هاته الهيئة كما يلي[41]:

- وضع تعريف شامل للعناصر المكونة للاقتصاد غير المنظم في سبيل اتخاذ جملة من الاجراءات والخطط الملائمة للمعالجة؛
- مسح ميداني شامل لمكونات هذا الإقتصاد للحصول على قاعدة البيانات المطلوبة لتخطيط سليم؛
- رأت المنظمة أنّ معظم الأعمال المكونة لهذا الإقتصاد تكون أعمالا فردية وصغيرة ومتنوعة، لذلك يمكن تأسيس جمعيات تعاونية لهم بهدف تقديم المساعدات والاستشارات في حل مشاكلهم، وهو ما يدفعهم للعمل في الإقتصاد الرسمي؛
- السعي نحو تنظيم السكن العشوائي الذي يخلو من كل مقومات الأمن و السلامة، ويعتبر من أكثر العوامل تشجيعا لانتشار هذا الإقتصاد عن طريق الحرف، الورش، المتاجرة....الخ وتسوية المنشآت المخالفة الموجودة فعلا وادخالها في الإقتصاد الرسمي؛
- توفير مصادر التمويل للمشاريع وخاصة الصغيرة والمتوسطة ضمن اتخاذ جملة من التسهيلات الائتمانية وأساليب تسديد ملائمة لأعمال كهذه مع أسعار فائدة منخفضة؛
- تسهيل الاجراءات البيروقراطية التي تعتبر عائقا أمام التزام العاملين بإجراءات التسجيل النظامي؛
- تأهيل جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في التوعية وتحفيز العاملين في القطاع للمساهمة في دمجه في القطاع المنظم؛
- تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي في بعض الدول العربية.

رغم هذه الاقتراحات التي تظهر أنّها عملية إلى حدّ ما خاصة في بعض الدول العربية إلّا أنّ المنظمة –في هذا الشأن– لم تقدم طرق وإجراءات أعمال هذه الاقتراحات وبرنامجا مفصلا لتفعيل الإصلاحات، في حين يمكنأان تكون المنظمة قد تعمدّت ذلك لترك الحكومات تتصرف وفق ما يقتضيه نظامها السياسي والإقتصادي والقانوني والاجتماعي.

ثالثا: مدى استجابة الحكومة الجزائرية للتوصيات والاقتراحات الدولية والاقليمية وتجسيدها وطنيا للتعامل مع الإقتصاد غير الرسمي:

لا يمكن أن تكون الجزائر في معزل عن المحيط الإقتصادي الدولي، فهي الأخرى عرفت ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي الذي لاح بآثاره بوجهيه السلبي والايجابي، بحيث تنامت الظاهرة فيها من خلال الانفتاح الاقتصادي، أين عجزت آليات الرقابة عن مواجهة الأنشطة غير الرسمية من جهة بسبب عدم التوازن بين مقومات الدولة الرقابية والتسارع الإقتصادي الدولي من حيث الأفكار والقيم التي تقود إلى ربح أسرع وأقل تكلفة بعيدا عن النظام والتنظيم الإقتصادي ككل.

ولقد أقرّت الحكومة الجزائرية بأنّ الظاهرة في تنامٍ متزايدٍ ومخيفٍ وهو ما دفع المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي الجزائري للنظر إلى الظاهرة بجدية، بداية من محاولة حصره في تعريف من أجل ضبط مدلوله الإقتصادي والقانوني، والعمل على وضع استراتيجية التعامل معه، بحيث عرفه على أساس " أن النشاط غير الرسمي هو عبارة عن عمليات الانتاج وتبادل الخبرات والخدمات التي لا تدخل كليا او جزئيا ضمن الاحصائيات والمحاسبة[42]. ومن هذا المنطلق سعت الحكومة إلى وضع الآليات والبرامج من أجل احتواء ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي وخاصة في أهم العوامل الموسعة لهذه الظاهرة معتمدة على الاستراتيجيات التي أوصت بها تلك الهيئات الدولية والاقليمية والتي تظهر جليا في محاولة توطينها من طرف الحكومة الجزائرية وتكييفها سياسيا واقتصاديا وقانونيا، لمعالجة تلك الظاهرة ونورد منها ما يلي:

أ– في ما يتعلق بالإصلاحات في مجال التشغيل غير الرسمي :

يشكل التشغيل غير الرسمي بالجزائر باستثناء الزراعة 45.6% حسب احصائيات 2010 من مجموع العمالة مرتفعا بذلك من 33.5% سنة 2001، أي زيادة بما يقارب 12%، في المقابل انخفض معدل البطالة من 27.3% سنة 2001 الى 10% سنة 2010، ما يدل على انخفاض البطالة وخاصة في فئة الشباب، ولا يدل هذا الوضع على ارتباط تلك الاحصائيات بالإقتصاد غير الرسمي وإنما هي كذلك من نتائج تنامي التشغيل غير الرسمي رغم الاصلاحات والبرامج التي قامت بها الجزائر وهو ما يفسر وجود اختلالات وعدم قدرة على استيعاب كافة طلبات العمل للفئة النشطة[43]، ويمكن أن يعود هذا الوضع الى ضعف آليات الاصلاح الجزائرية وتعقيد ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي في الدولة، كما يمكن أن يكون –وهو الغالب– بسبب عدم تماشي التوصيات الدولية حد ما مع الواقع الإقتصادي والاجتماعي والسياسي الجزائري.

غير أنه في الآونة الأخيرة وتجسيداً للتوصيات الدولية ولا سيما الصادرة عن المنظمات التي تعتبر الدولة الجزائرية عضوا فيها، حاولت الحكومة تكييف الاصلاحات الدولية على مستوى التنظيم الداخلي للدولة حيث تم استحداث لجنة وطنية لترقية الشغل في جوان 2015 تتكفل من حيث المهام بتسيير سوق العمل بغرض تحسين منظومة الاعلام الاحصائي والمنهجي والمتعلق بإنشاء مناصب العمل وانجاز الدراسات وتقييم تطبيق برنامج العمل الخاص بترقية الشغل ومكافحة البطالة[44]، التي تعتبر أحد اهم عناصر توسيع مجال الإقتصاد غير الرسمي، وفي نفس السياق وبغرض نفس الهدف قامت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بتمويل 14157 مشروع خلال الفترة المتراوحة ما بين جانفي وجويلية التي من شأنها توليد ما يقارب 4053 مؤسسة مصغرة منشأة منذ بداية 2015[45].

ب– في ما يتعلق ببعض الإصلاحات في مجال السياسة المالية والرقابية

لاحظ المجلس الاجتماعي والإقتصادي من خلال دراساته حول نشاط الرقابة الإقتصادية وقمع الغش أن الصفقات التجارية غير المفوترة وهي الصورة الغالبة لمظاهر الإقتصاد غير الرسمي قد بلغت 31.51 مليار دج في السداسي الأول لسنة 2015 وهي بالتقريب نفس القيمة للسنوات الماضية وهو ما يمثل ما يقارب 3% من المخالفات المسجلة في اطار الممارسات التجارية مع تسجيل 2040 إنتهاك غير مبلغ عنه، ولمعالجة هذه الظاهرة اقترح قطاع التجارة انشاء برامج تركّز على تقنيات التحقيق والبحث وتصنيف المخالفات وخاصة فيما يتعلق بالممارسات المنافية للمنافسة المشروعة، كما تم ضبط النشاط غير الرسمي بإصدار تشريعات ردعية ووقائية تمثلت في عقوبات ضد المخالفين تتراوح بين الحرمان من الاستفادة من الامتيازات الضريبية والجمركية والتسهيلات التي تمنحها هاته المصالح، وتم وضع ملف قاعدة بيانات لتسيير الوضع عن كثب لدى السلطات الضريبية والجمركية[46].

وللانتقال إلى السمة المنظمة للاقتصاد وامتصاص الإقتصاد غير الرسمي عملت الحكومة الجزائرية على بعض الاصلاحات ومنها مراجعة الضريبة على الارباح للشركات الموحدة بقانون اساسي سنة 2015 كما يلي :[47]

19% للنشاطات الإنتاجية. 23 % لنشاطات البناء و الأشغال العمومية و الري و كذلك النشاطات السياحية ما عدى وكلات الأسفار . 26% للنشاطات الأخرى. في حين تم خفض الرسم على النشاط المهني بنسبة 50%، من 2% الى 1% من رقم الأعمال خارج الرسم بالنسبة لنشاطات انتاج السلع ، و بنسبة 75% أي من 2% إلى 1.5% من رقم الأعمال خارج الرسم بالنسبة الى البناء والأشغال العمومية والري أمّا فيما يخص باقي النشاطات فقد تم الابقاء على الرسم على النشاطات المهنية بقيمة 2%. كما حاولت الحكومة الجزائرية دعم قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تم تجديد القانون التوجيهي لهذه المؤسسات وإطلاق جهاز تسوية من الجيل الثاني خلال النصف الاول من سنة 2015 يخص 300 مؤسسة صغير ومتوسطة.[48]

خاتمة

من خلال هذه الدراسة تبين أن الاقتصاد غير الرسمي هو واقع دولي لا ينحسر في حدود جغرافية محددة او ينتشر في الدول النامية فقط او يتعدى الى الدول الفقيرة دون الغنية وانما يتكاثر حسب هشاشة الوضع الاقتصادي لكل دولة بصفة مبدئية ثم تأتي العوامل الاخرى كمحرك فاعل لانتشاره، لذلك كان في توصيات واقتراحات تلك الهيئات المتخصصة تصب مجملها الى اصلاح الوضع والسياسة الاقتصادية لكل دولة ومنها كأن يكون للحكومات دور اساسي في ضبط الساسة الاقتصادية العامة لها والبحث في سبل رفع العبء الاجتماعي على السكان مع زيادة فرص العمل اللائق، وان يكون لها دورا فاعلا في التنظيم الاداري برفع الاجراءات البيروقراطية وتسهيل العمل على تجميع المشاريع الاقتصادية العشوائية او الفردية والانتقال بهم الى السمة الاقتصادية المنظمة بأقل التكاليف، وللإلمام بجزئيات الاقتصاد غير الرسمي وإيجاد سبل معالجة فعالة وأكثر واقعية، على الدول والمنظمات اجراء المزيد من البحوث والدراسات في جزئيات الظاهرة ولاسيما في جانبها الاحصائي ووضع خطط طويلة وقريبة المدى للاستفادة من جوانبه الايجابية بدل القضاء على المشاريع المشروعة والتي لها قيمة اقتصادية معتبرة.

ومن خلال الاطلاع على ما اعتمدته الجزائر لمجابهة الظاهرة لاحظنا ان الحكومة الجزائرية حاولت الى حد ما من خلال تشريعاتها وتنظيمها الاقتصادي ترجمة تلك التوصيات والاقتراحات على ارض الواقع وتجسيد بعض النماذج الدولية في حدود سياستها الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا في الاجراءات التي اتخذتها مؤخرا في المجال الاجتماعي كامتصاص البطالة رغم الصعوبات التي تواجهها البنية الاقتصادية، والإصلاحات المالية باعتماد سياسة جبائية مقبولة نوعا ما لدعم وجلب اكبر قدر ممكن من النشاطات الاقتصادية وإدخالها في الاقتصاد المنظم كما يظهر ذلك من ناحية اخرى في مجال دعم قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوجيهها وغيرها من الاصلاحات الاقتصادية.

غير ان هذه الاجراءات غير كافية طالما لاتزال الظاهرة في تنام ملفت، بل تقتضي المزيد من الجهود ولا سيما اجراء اصلاحات في العمق الاداري والاقتصادي لتسهيل عمليات الانتقال الى السمة المنظمة عن طريق مكافحة الفساد والبيروقراطية داخل الهيئات الرقابية والاقتصادية وبعث سياسة بديلة تتماشى مع التطور المطرد لتقنيات تسيير ورقابة النشاطات الاقتصادية، وبذل الجهد في التكفل الفعلي والعادل للمجتمع الوطني ومنح فرص اكثر للكفاءات الفاعلة والقادرة على تغيير الوضع ومنح القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

---

[1]- سحر كريم قاطع، دور الاقتصاد غير الرسمي في خطط التنمية المستدامة مع الاشارة الى تجربة مصر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد 28، الجزء الاول، ديسمبر 2017، ص 2.

[2]- محمد زعلاني، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالاشارة الى الاقتصاد الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 10، سنة 2011،ص 195.

[3]- سحر كريم قاطع، المرجع السابق، ص 3.

[4]- نفس المرجع، ص 3.

[5]- محمد زعلاني، المرجع السابق، ص 195.

[6]- سحر كريم قاطع، المرجع السابق، ص 4.

[7]-. محمد زعلاني، المرجع السابق، ص ص 195- 196.

[8]- سحر كريم كاطع، المرجع السابق، ص 4.

[9]- محمد زعلاني، المرجع السابق، ص 196.

[10]- مجلس حقوق الانسان، تعزيز وحماية حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، تقرير المقرر الخاص اناند غروفر، وثائق الجمعية العامة للامم المتحدة، وثيقة رقم A/HRC/20/15 ، منشورات الامم المتحدة، افريل 2012 ص 6.

[11]- نفس المرجع، ص ص 6- 7.

[12]– نفس المرجع، ص 7.

[13]– منظمة العمل الدولية، استنتاجات بشأن العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 9 جنيف، 2002 ص ص 3-4.

[14]– مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي الدورة 2014/103، مكتب العمل الدولي سويسرا، جنيف 2014،ص 3.

[15]– مكتب منظمة العمل الدولية، قياس الاقتصاد غير المنظم، المرجع السابق، ص 8.

[16]– مجلس حقوق الانسان، تعزيز وحماية حقوق الانسان، المرجع السابق، ص 6.

[17]– مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم، المرجع السابق، ص 6.

[18]– زعلاني محمد، المرجع السابق، ص ص، 196-197.

[19]– منظمة العمل الدولية، قياس الاقتصاد غير المنظم، المرجع السابق، ص 2.

[20]– نفس المرجع، ص 5.

[21]– مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم، المرجع السابق، ص 3.

[22]– نفس المرجع، ص 3.

[23]– علياء المهدي، القطاع غير المنظم في الدول العربية، منشورات منظمة العمل العربية، 2004 ص 251.

[24]– منظمة الدول العربية، دراسة تحليلية حول القطاع غير المنظم في الدول العربية، الواقع ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد غير المنظم، منشورات منظمة العمل العربية، 2009، ص 25.

[25]– نفس المرجع، ص ص 25-26.

[26]– نفس المرجع، ص 26.

[27]– نفس المرجع، ص 27.

[28]– علياء المهدي، المرجع السابق، ص 254.

[29]– منظمة العمل العربية، دراسة تحليلية حول القطاع غير المنظم في الدول العربية، المرجع السابق، ص ص 29-30.

[30]– نفس المرجع، ص 30.

[31]– نفس المرجع، ص ص 32-33.

[32]– مؤتمر العمل الدولي، الدورة 2012/101 ، التقرير السادس، المبادئ و الحقوق الاساسية في العمل : من الالتزام الى العمل، منشورات مكتب العمل الدولي، ط 1، 2012، ص 35.

[33]– معظم عمال الاقتصاد غير المنظم لا يستفيدون حسب منظمة العمل الدولية من المبادئ و الحقوق الأساسية في العمل، وتشكل هذه الحقيقة الصارخة وإن كانت منسية في غالب الأحيان، تحديا لا نظير له يعترض تعزيز المبادئ والحقوق الاساسية في العمل وخاصة في افريقيا وجنوب آسيا، أين تشكل نسبة تلك الفئة 90%. انظر في ذلك مؤتمر العمل الدولي، نفس المرجع، ص 34.

[34]– نفس المرجع، ص ص 35-36.

[35]– مجلس حقوق الانسان، المرجع السابق، ص ص 9-10.

[36]– نفس المرجع، ص 10.

[37] – مكتب العمل الدولي، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم الى الاقتصاد المنظم، المرجع السابق، ص ص 30-31.

[38]– نفس المرجع، ص 31.

[39]– نفس المرجع،ص 32، وللمزيد من التفصيل حول هذه الاستراتيجيات أنظر: البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم : الوظائف، واشنطن 2017، ص 31.

[40]– منظمة العمل العربية، القطاع غير المنظم في الدول العربية، المرجع السابق، ص ص 46.

[41]– نفس المرجع، ص ص 46-47.

[42] – C.N.E.S -secteur informel : enjeux et défis – CNES Algérie 2004 , p 13.

[43]– بوعافية الرشيد، بن قيدة مروان، التشغيل غير الرسمي في الجزائر واشكالية تنظيمه، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 9، افريل 2018،ص ص269-270.

[44]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الاول من سنة 2015، منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 2015، الجزائر، ص 11.

[45]– نفس المرجع، ص ص 133-134.

[46]– نفس المرجع، ص ص108-109.

[47] Ministère des finances. Direction générale des impôts. Système fiscal algérien https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/brochures_fiscales/Le_systeme_fiscal_algerien_2018.pdf, 2018

[48]- نفس المرجع، ص 89.